



صندوق الحج

الرقم: ١٢٢١/١/١/٢
التاريخ: ٧٧/١٤٣٧هـ
الموافق: ٢٠١٥/١١/٢٧م

سماحة مفتي عام المملكة الأردنية الهاشمية المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بناءً على السؤال الموجه الى دائرة الإفتاء العام بخصوص جواز شراء شقة من خلال صندوق الحج عن طريق الإيجارة المنتهية بالتملك في الفتوى رقم ٤٤٣٤٤ .

أرفق لسماحتكم بطيه العقود التفصيلية للإيجارة المنتهية بالتملك والتي تم إقرارها من قبل

لجنة الرقابة الشرعية في صندوق الحج في اجتماعها رقم (٢٠١٥/٨) تاريخ ٢٧/٤/٢٠١٥

و(٢٠١٥/٩) تاريخ ١٠/٨/٢٠١٥ والمرفق صورة عنهما .

أرجو سماحتكم التكرم بالإطلاع وإبداء الرأي .

وتفضلوا سماحتكم بقبول فائق الاحترام وأجل التقدير

الدكتور العباس

الدكتور منصور والنسب

عطوفة الأمين العام الأكرم

لدائرة العقود وشكاوى

دائرة الإفتاء العام

البريد الوارد

التاريخ ٢٠١٥/١١/٢١

العدد : ٩١٤

الرقم : ١/٣/٣

نسخة / مدير وحدة الرقابة
نسخة / الملف العام

محضر اجتماع
لجنة الرقابة الشرعية

اجتماع رقم (٢٠١٥/٨) تاريخ ٢٧/٤/٢٠١٥م

في تمام الساعة الواحدة ظهرا من يوم الاثنين الموافق ٢٧/٤/٢٠١٥م ، عقدت لجنة الرقابة الشرعية اجتماعها الثامن رقم (٢٠١٥/٨) في صندوق الحج برئاسة معالي الاستاذ الدكتور عبد السلام العبادي رئيس اللجنة وبحضور عطوفة مدير عام صندوق الحج الدكتور وائل عربيات وأعضاء اللجنة:

- الاستاذ الدكتور محمد أحمد القضاة.

- الدكتور محمد عواد السكر.

- عمر الشعراوي / أمين سر اللجنة

وقد تم مناقشة بنود جدول الأعمال التالي :

١- دراسة منتج الإجارة المنتهية بالتملك والموانمة بين العقود المقدمة من قبل إدارة الصندوق وبين فتاوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي ودائرة الإفتاء العام .

٢- دراسة طرح عطاء لتأمين عقود الأعيان الموجرة ضد جميع الأخطار أو بعضها لدى شركات التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

حيث اتخذت اللجنة القرارات التالية :

١- اطلعت اللجنة على عقد الإجارة المنتهية بالتملك المقدم من قبل إدارة الصندوق وقررت اللجنة ما يلي :

أ- الموافقة على عقد الإجارة المنتهية بالتملك المقدم من قبل إدارة الصندوق واعتماده لتوافقه مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي وقرارات دائرة الإفتاء العام .

ب- ضرورة وضع معايير واضحة للتمييز بين المصاريف التشغيلية وغير التشغيلية الأساسية (ما يتحمله المؤجر وما يتحمله المستأجر) بحيث تعده لجنة متخصصة في موضوع الأبنية وتعرض على لجنة الرقابة الشرعية لاعتمادها .

ج- عمل مشروع عقد عند نهاية التأجير (عقد بيع أو قبول هبة عند التنازل) لنقل الملكية ويعرض على لجنة الرقابة الشرعية لاعتماده .

لجنة الرقابة الشرعية

اجتماع رقم (٢٠١٥/٩) تاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ م

في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/٨/١٠ م ، عقدت لجنة الرقابة الشرعية اجتماعها التاسع رقم (٢٠١٥/٩) في صندوق الحج برئاسة معالي الاستاذ الدكتور عبد السلام العبادي رئيس اللجنة وبحضور عطوفة مدير عام صندوق الحج الدكتور وائل عربيات وأعضاء اللجنة:

- الاستاذ الدكتور محمد أحمد القضاة.

- الدكتور محمد عواد السكر.

- عمر الشعراوي / أمين سر اللجنة

وقد تم مناقشة ما يلي:

- ١- البند الثاني من عقد التأجير التمويلي المتعلق بإمكانية تعديل نسبة العائد السنوي الذي يخص معاملات الإجارة المنتهية بالتمليك وربطه بمؤشر لضبط ذلك وعدم تركه بدون سياسة ثابتة .
- ٢- التامين على الدين في حالة الوفاة أو العجز من خلال شركات التامين الاسلامية .

وقد تم إقرار ما يلي :

١- ترى اللجنة أنه لا مانع من الناحية الشرعية من تعديل البند رقم (٢) عقد الإجارة المنتهية بالتمليك بحيث يتم ربط إمكانية زيادة العائد السنوي بمؤشر إعادة الخصم المقرر في البنك المركزي وهو ما ورد في عقد البنك الاسلامي الأردني حتى لا تبقى صلاحيات زيادة العائد مطلقة وغير مقيدة بأي ضابط .

وعلى ضوء ذلك ترى اللجنة أنه لا مانع من اعتماد النص الوارد في عقد البنك الاسلامي الأردني بهذا الخصوص ، مع التوجيه بالنظر في إمكانية تبديل مصطلح سعر إعادة الخصم بمصطلح أكثر توافقاً مع ما هو مستخدم من مصطلحات شرعية

٢- ترى اللجنة ضرورة التامين على الدين في حالة الوفاة أو العجز للجميع لأن في ذلك حماية للطرفين وحفاظاً على حقوق المواطنين جميعاً ولا مانع من اعتماد شركة التامين الاسلامية التي تم إحالة العطاء عليها .

والله الموفق

وعليه جرى التوقيع

عضو اللجنة

عضو اللجنة

مقرر اللجنة

د. محمد أحمد القضاة

د. محمد عواد السكر

عمر الشعراوي

رئيس لجنة الرقابة الشرعية

معالي ا. د. عبد السلام العبادي

٢- التوصية بطلب استدراج عروض من شركة التأمين الاسلامية والأولى للتأمين
(شركات التأمين الموجودة حالياً) لعمل التأمينات اللازمة لعقد الإيجار المنتهي
بالتملك .

والله الموفق

وعليه جرى التوقيع

عضو اللجنة
عضو اللجنة
مقرر اللجنة
أ. د. محمد أحمد القضاة
د. محمد عواد السكر
عمر الشعراوي

رئيس لجنة الرقابة الشرعية

معالى أ. د. عبدالسلام العبادي



صندوق الحج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ملحق عقد تأجير تمويلي

لاحقاً لعقد التأجير التمويلي المؤرخ في / / ، فقد تمّ بعون الله تعالى الاتفاق على تعديل
الفقرة (٢) في البند الثالث منه بين كل من :
أولاً : المؤجر (صندوق الحج) .
ثانياً : المستأجر
على ما يلي :

يحق للمؤجر بعد مرور سنة واحدة على الاقل من تاريخ تسلم المستأجر للعين المؤجرة أن يعيد النظر في مقدار عائد
الاجارة لفترة / لفترات العقد اللاحقة بزيادة الاجرة بمقدار الزيادة الحاصلة على سعر إعادة الخصم المقرر من
البنك المركزي الاردني لتحقيق الزيادة على الاجرة عاندا للفريق الاول بمقدار الزيادة النسبية الحاصلة على
سعر إعادة الخصم المذكور وبموافقة مجلس ادارة الفريق الاول وهكذا مرة بعد أخرى كلما زاد سعر إعادة
الخصم المذكور أعلاه .

و يكون الاشعار المرسل من الفريق الاول للفريق الثاني (المستأجر) بمثابة إقرار من الفريق الثاني (المستأجر)
بسرمان الاجرة الجديدة ودون الحاجة إلى موافقة الفريق الثاني الخطية .

يُسقط الفريق الثاني الإدعاء بكذب الإقرار و/أو أي دفع شكلي و/أو موضوعي ضد ما جاء في هذا الملحق ، ويكون الفريق الاول
مصدقاً بقوله دون يمين .

حُرِّرَ وَوُقِعَ فِي مَدِينَةِ
بتاريخ / / ١٤ هـ
الموافق / / ٢٠ م

الفريق الأول

الفريق الثاني

الفريق الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

((محضر تسليم وتسليم))

إنه وعملاً بأحكام عقد التوريد المبرم بتاريخ ما بين :

البائع : (المورد) .

والمشتري : (صندوق الحج) .

والمستأجر :

فقد قام البائع بتسليم المبيع الموصوف في عقد التوريد (العين المؤجرة) للمستأجر بتاريخه أدناه بعد أن عاين المستأجر هذه العين معاينةً كاملةً كافيةً نافيةً لأي جهالة ، وقام المستأجر باستلام العين المؤجرة خالية من أي عيوب ظاهرة أو خفية ، وأنه يسقط تجاه المشتري (الصندوق) أي دفع و/أو اعتراض و/أو مطالبة - وفي أي وقت من الأوقات - بوجود عيوب ظاهرة أو خفية .

وبموجب هذا المحضر فإن المستأجر يوافق على قيام الصندوق (المؤجر) بدفع الثمن المتفق عليه للبائع (المورد) تحريراً في

المستأجر

البائع

الاسم :

الاسم :

التوقيع :

التوقيع :



صندوق الحج

شعرت في قدر

بسم الله الرحمن الرحيم

((عقد توريد))

الفريق الأول : ويعرف بالبائع أو المورد.
الفريق الثاني: ويعرف بالمشتري أو الصندوق.
الفريق الثالث : ويعرف بالمستأجر.

المقدمة :

حيث إن الفريق الأول (البائع) يملك العين الموصوفة في البند الثالث من هذا العقد، وحيث إن الفريق الثالث (المستأجر) يرغب في استئجار هذه العين من الفريق الثاني (صندوق الحج) بعد شرائها من الفريق الأول (البائع)، وحيث إن الفريق الثاني (صندوق الحج) قد وافق على ذلك، فقد اتفق الفرقاء وتراضوا على إنتمام عملية البيع والشراء (يقصد التأجير للفريق الثالث) وفق الأحكام التالية:

أحكام العقد:

- ١) تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه.
- ٢) يعتبر هذا العقد جزءاً لا يتجزأ من عقد البيع الرسمي لدى الجهة الرسمية المختصة وبقراء العقدان معاً قراءة واحدة.
- ٣) وصف المبيع : (النوع ، الجودة ، الكمية ، العمر ، التوايح) :
- وفي حال كون المبيع أموالاً غير منقولة فإن الفرقاء وافقوا على اعتبار تقرير الخبير الفني المنتخب من الفريق الثالث جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.
- ٤) ثمن المبيع مبلغ وقدره ديناراً.
- ويدفع من الفريق الثاني للفريق الأول دفعة واحدة عند التنازل عن الملكية لدى الجهة الرسمية المختصة وقيام البائع بتسليم المبيع إلى المستأجر بموجب محضر تسلّم وتسليم حسب النموذج المرفق بهذا العقد.
- ٥) التزامات البائع:
 - أ) التنازل عن المبيع باسم الفريق الثاني لدى الجهة الرسمية المختصة.
 - ب) تسليم المبيع إلى المستأجر بموجب محضر تسلّم وتسليم فور إنتمام عملية التنازل.
 - ج) ترويد المشتري (الصندوق) بالمحضر الموقع من كل من البائع والمستأجر.
 - د) الإقرار خطياً بحالة المبيع وأي حقوق عليه للغير أو أي عوانق قد تحد من التصرف أو الانتفاع به أو أي عيوب ظاهرة أو خفية.
 - هـ) ضمان العيوب الخفية وأي عيوب إنشائية.
- ٦) يقر المستأجر بأنه قد عابن المبيع (المأجور) معاينة كاملة كافية نافية لأي جهالة، ويقبل باستجاره من الفريق الثاني بعد التنازل رسمياً عن الملكية لاسم الفريق الثاني، وبتحمل التبعات القانونية المترتبة على هذا الإقرار.
- ٧) يحق للفريقين الثاني والثالث مجتمعين ومنفردين الرجوع مباشرة على الفريق الأول بأي إدعاء يتعلق بالمبيع بما في ذلك العيوب الخفية ضمن المدد المنصوص عليها في القوانين سارية المفعول.
- ٨) من المعلوم لدى الأطراف أنه لا يتحقق على هذا العقد فيما يتعلق بالعقارات والمنقولات الخاصة برسوم طوابع واردة، ومن المعلوم أيضاً أن هذا العقد يخضع لرسوم طوابع الواردات إذا كان محله منقولات أخرى وتكون هذه الرسوم من مسؤولية الفريق الثالث منفرداً.
- ٩) يجري تنفيذ أحكام هذا العقد خلال فترة من تاريخه، وفي حال عدم تنفيذه خلال المدة المذكورة يعتبر هذا العقد ملغياً ولا يترتب عليه أي أثر قانوني.

تحريراً في / / هـ الموافق / / م

الفريق الأول:
(البائع)

الفريق الثاني:
(المشتري)

الفريق الثالث:
(المستأجر)



صندوق الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

طلب شراء أموال منقولة أو غير منقولة بقصد الاستئجار

عطفًا على الاتفاق الذي جرى معكم بخصوص طلبنا منكم شراء.....
من المورد المختار من قبلنا السيد/ السادة
وذلك بمبلغ وقدره دينار، وترجو تسجيلها باسمكم لدى الجهة الرسمية
المختصة بقصد تأجيرها لنا وفق أسلوب التأجير التمويلي (الإجارة المنتهية بالتملك)، ونثبت لكم موافقتنا على ما يلي :

- ١) نقر باننا قد عايْنَا هذه الأموال معاينة كاملة كافية نافية لأي جهالة ونقبل باستئجارها منكم بالحالة التي هي عليها حالياً وفق أسلوب التأجير التمويلي (الإجارة المنتهية بالتملك).
- ٢) نوافق على الاستئجار بالشروط المتفق عليها معكم حسب نموذج عقد التأجير التمويلي المعتمد لديكم.
- ٣) نلتزم لوحدنا بتحمل رسوم نقل الملكية المترتبة على كل من البائع والمشتري وأي مصاريف أخرى.
- ٤) تعتبر الدفعة المدفوعة من قبلنا مقدماً لكم والبالغة دينار دفعة إيجارية معجلة ، ومن المفهوم أن العقد يفسخ بتراضي الطرفين و/أو حسب أحكامه ، وفي حال حصول خلاف حول الدفعة المدفوعة من قبلنا مقدماً، يحق للصندوق منفرداً عرض هذا الخلاف على هيئة الرقابة الشرعية للصندوق للفصل في شأن تلك الدفعة، ويكون قرارها قطعياً وملزماً للفريقين.
- ٥) نلتزم بالحضور طرفكم خلال عشرة أيام من تاريخ تسليم المأجور، وبمعكس ذلك يحق للصندوق فسخ العقد بإرادة منفردة، واعتبار المبلغ المدفوع من قبلنا مقدماً تعويضاً لصندوق الحج نتيجة نكولنا عن تسليم المأجور، مع حق الصندوق بالعودة علينا بأي ضمانات أو حقوق أخرى.
- ٦) لا يشكل هذا الطلب أي مسؤولية عليكم في حال عدم قيام الصندوق بشراء الأموال المذكورة لأي سبب من الأسباب، وفي هذه الحالة يعاد الحال إلى ما كان عليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،،

اسم الواعد بالاستئجار :

التوقيع :

الرقم الوطني :

التاريخ :



صندوق الحج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملحق عقد تأجير تمويلي

تنازل معلق

لاحقاً لعقد التأجير التمويلي المؤرخ في/...../.....، فقد تمّ بعون الله تعالى الاتفاق بين كلٍّ من :
أولاً : المؤجر (صندوق الحج) .
ثانياً : المستأجر
على ما يلي :

البند الأول : وافق الفريق الأول (المؤجر) على التنازل عن العين المؤجرة الموصوفة في عقد الإيجار المشار إليه أعلاه إلى
الفريق الثاني (المستأجر) تنازلاً معلقاً على إتمام مدة الإجارة، وسداد جميع الأقساط والوفاء بجميع شروط العقد
المشار إليه .

البند الثاني : وافق الفريق الثاني (المستأجر) على قبول تنازل الفريق الأول عن العين المؤجرة الموصوفة في عقد الإيجار
المشار إليه تنازلاً معلقاً على ما جاء في البند الأول .

حُرِّرَ هذا الملحق على نسختين أصليتين موقعتين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية والقانونية بتاريخه أدناه، إقراراً بصحته
، وإنفاذاً لمضمونه، والتزاماً بأحكامه ، ويكون لكل نسخة ذات حجية الأخرى .

يُسْقَطُ الفريق الثاني الإدعاء بكنب الإقرار و/أو أي دفع شكلي و/أو موضوعي ضد ما جاء في هذا الملحق ، ويكون الفريق الأول
مصدقاً بقوله دون يمين .

حُرِّرَ وَوُقِّعَ في مدينة
بتاريخ / / ١٤ هـ
الموافق / / ٢٠ م

الفريق الأول

الفريق الثاني